

 Université
Ibn Tofaïl
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - القنيطرة
Faculté des Sciences Humaines et Sociales - Kenitra
شعبة التاريخ والحضارة
الفصل: الرابع

وحدة: المغرب خلال القرن 19

الأستاذ: مصطفى نعيمي

المحاضرة رقم: 7

السنة الجامعية

2021-2020

جامعة ابن طفيل	السنة الجامعية: 2020-2021
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	وحدة: المغرب خلال القرن 19
شعبة التاريخ والحضارة	الأستاذ: مصطفى نعيمي
الفصل الرابع	المحاضرة رقم: 7

مؤتمر مدريد 3 يوليوز 1880م

تعريف : مؤتمر مدريد جاء بطلب من سلطان المغرب مولاي الحسن الأول في دعوة وجهها للدول الأوربية ذات المصالح بالمغرب للنظر في مشكل الحماية القنصلية التي باتت تشكل خطرا على السيادة المغربية ، وقد دامت أشغال المؤتمر من 19 ماي إلى 3 يوليوز 1880م .

تعريف الحماية القنصلية : يمكن تعريف الحماية القنصلية بأنها ذلك الوضع الذي يمنح فيه الممثلون الدبلوماسيون أي السفراء والممثلون القنصليون أي القناصل المعتمدون في بلد معين حماية دولهم لرعايا هذا البلد فيصبرون، وهم يحملون جنسيته ، و يقيمون باستمرار فوق أرضه ، غير خاضعين لقوانينه ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر المواطنين من ضرائب أو القيام بما يقوم به باقي المواطنين من خدمات .

انعقد مؤتمر مدريد بحضور ممثلي ثلاث عشرة دولة غربية اثنتا عشرة منها أوربية ثم الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المغرب ، وكان محور المؤتمر دراسة مشكلة الحمایات القنصلية بالمغرب ، بعد عجز الاجتماعات المتتالية بطنججة خلال سنتي 1877م-1878م عن إيجاد أجوبة على الشكاوي المغربية الموجهة للدول الأوربية لتضرره من أخطار الحمایات . وقد انعقد المؤتمر بناء على الاقتراح البريطاني ،الذي كان يتوخى حماية المصالح البريطانية في المغرب ضد توسع النفوذ الفرنسي .

ويعتبر مؤتمر مدريد تاريخيا ، الانطلاقة الأولى لما سيعرف فيما بعد " بالمسألة المغربية " ، إذ بدا المغرب فيه قضية تدارسها الدول الأجنبية وتتخذ فيها قرارات تتناسب وطبيعة العلاقات بينها دون الاهتمام بوجهة النظر المغربية ، ومن هنا تعتبر اتفاقية مدريد تنويجا للمعاهدات السالفة التي أبرمتها الدول الأوربية مع المغرب خلال القرن التاسع عشر. وتختلف شكلا عن سابقتها بكونها ليست اتفاقية ثنائية بين المغرب ودولة أوربية، بل هي اتفاقية دولية لم يعد المغرب فيها يواجه دولة بعينها ، من منطلق العلاقات الثنائية، بل هي إلزام دولي للمغرب .

وقد جاءت مقررات المؤتمر لتؤكد الامتيازات الممنوحة للوجود الأوربي بالمغرب ، وتضفي عليها صبغة قانونية أكثر تماسكا، بل تضيف إليها تحديدات للمفاهيم التي كانت تبدو غامضة في المعاهدات السابقة عليها.

وفيما يلي بعض بنود مؤتمر مدريد 1880م :

- البند الثاني : يمكن لكل ممثلي الدول الأجنبية ورؤساء البعثات اختيار مترجمين وموظفين لهم للاطلاع على القضايا المغربية ، لا تفرض على هؤلاء المحميين أية واجبات من الضرائب والرسوم كيف ما كانت .
- البند الثالث : يمكن للقناصل ونوابهم والوكلاء القنصليين ورؤساء المراكز المقيمين في إيالة سلطان المغرب اختيار مترجم واحد ومخزني ومرافقين .
- البند العاشر: لم يحدث أي تغيير بالنسبة لوضعية السماسرة كما حددتها الاتفاقيات، ووفق ما نصت عليه معاهدة 1863م إلا ما اشترط بالنسبة للضرائب كما يوضحها البند الموالي.
- البند الحادي عشر : اعتراف المغرب بحق الملكية لكل الأجناس .
- البند الثاني عشر : كل الأجانب الذين يملكون أراضي فلاحية أو اكتروها والسماسرة الذين يتعاطون الفلاحة مطالبو بتأدية الضرائب الفلاحية .
- البند الثالث عشر: على كل الأجانب والمحميين والسماسرة أداء ما وجب في الأبواب (الأسواق).

سياسات الإصلاحات بمغرب القرن التاسع عشر

يثير الحديث عن المسألة الإصلاحية في مغرب القرن التاسع عشر عدة إشكاليات منها ما يتصل بالجانب النظري (تحديد المفهوم والتصور) ومنها ما يتعلق بالواقع والتدابير الإصلاحية كما مورست ، ومصادره والميادين التي طالتها ، فمفهوم الإصلاح قد يكتسي عدة معان وقد تتداخل دلالاته مع دلالات مصطلحات أخرى كالتحديث والتجديد والتغيير والنهضة... وأمام هذا التداخل لا مناص للباحث أن يحدد التوظيف الإجرائي لهذا المفهوم ، وفي هذا الصدد نرجح التمييز الذي أبرزه الاستاذ علي أومليل في دراسته عن "الإصلاحية العربية" بين منطق الإصلاح الإسلامي القديم والإصلاح الإسلامي الحديث من حيث أن الإصلاح الثاني يختلف عن الأول بإحاطته على الآخر واتجاهه إلى الغير في تصوره ومباشرته لعملية الإصلاح وصياغة مشاريعه ، ولقد شهد المغرب خصوصا منذ منتصف القرن 19 دعوات ومشاريع وحركات إصلاحية في سياق الاحتكاكات الأولى التي وقعت بين المغرب وأوروبا أو ما يعرف بصدمة الحداثة كما تتردد في أدبيات فكر النهضة .

وفيما يلي أسماء القطاعات التي شملتها سياسة الإصلاحات:

*- الإصلاحات العسكرية :

نص : إصلاح الجيش المغربي " ومهما كان الأمر لقد ترسخت لدى السلطان (مولاي عبد الرحمن بن هشام) وابنه سيدي محمد ضرورة التفكير في شروط وشكل إصلاحات مماثلة لما تم في الشرق ، وإن بدرجات مختلفة ، لقد طمحا إلى تكوين نواة "جيش وطني" قادر على تعويض قبائل الكيش وجيش البخاري اللذين ظلوا إلى هذا الوقت أساس الجيش المغربي " .

نص : دور البعثات العسكرية الأجنبية في الإصلاح : " حددت مدة إقامة البعثات العسكرية

الفرنسية في سنة واحدة ، قابلة للتجديد ، واتفق على أن تكون الأجور المؤداة لأعضاء البعثة حسب الرتب

العسكرية... أقام المدربون والطبيب ليناريس في مدينة وجدة... أما الضباط المتخصصون في المدفعية فقد عينوا إلى جانب السلطان لمرافقته في المحلات "

*- الإصلاحات الاقتصادية :

يمكن تلخيص هذا الإصلاح في العناصر التالية :

- بناء جسور وتأمين الطرقات والممرات سيما الطرق الرابطة بين طنجة فاس، الدار البيضاء فاس ، مراكش فاس ...
- إحداث موانئ وتوسيع المخازن والدور المأجورة للتجار الأجانب .
- استيراد البذور وبعض الأدوات الزراعية مثل المحراث الحديدي وتشجيع المزروعات الصناعية وفي مقدمتها القطن وقصب السكر .
- إنشاء معامل لإنتاج الورق والزجاج ومعامل الزجاج والسجائر ومطاحن الحبوب.
- الإصلاح النقدي من خلال التحديد الذي أجراه مولاي سليمان لسعر الريال الإسباني ومساواته بالمتقال المغربي ...

*- الإصلاحات الإدارية والتعليمية :

تتجلى عناصر هذا الإصلاح فيما يلي :

- إصلاح شؤون المراسي ، وإصلاح نظام السلطات المحلية ، وإصلاح الجهاز المخزني في مستوياته العليا .
- تأسيس مدرسة من طرف السلطان الحسن الأول تلقن دروس متنوعة كالحساب والهندسة والجغرافيا... .
- إرسال بعثات طلابية إلى الخارج على نفقة المخزن .

خلاصة القول ، إن كل هذه الإصلاحات كانت مطوقة بمختلف الصعوبات والعراقيل منها ما له صلة بالأسباب الخارجية وخاصة الاعتماد على الوسائل والخبرات الأجنبية وكذلك دسائس الدول الاجنبية وعرققتها لكل إصلاح يهدف إلى تقوية المغرب اتجاه أطماعها. أما الأسباب الداخلية فتكمن في انهيار البنية الديموغرافية بسبب الكوارث الطبيعية من قحوط ومجاعات وأوبئة القرن التاسع عشر مما أدى إلى تقهقر في الكفاءات والقدرات ، زيادة على تبرم العامة وتحفظ العلماء بل ورفضهم للإصلاحات لأن أغلبها كان محل انتقادهم في سياق تصديهم لكل بدعة محدثة ، ثم لأنهم كانوا يعتبرون أنها لا تخدم سوى المصالح الأجنبية.